

واقع وأسباب الهجرة الغير الشرعية في الجزائر

The Reality and Causes of Illegal Immigration in Algeria

تاريخ الاستلام : 2020/09/23 ؛ تاريخ القبول : 2021/07/28

ملخص

تعتبر الهجرة الغير الشرعية مشكلة من المشاكل الاجتماعية والديموغرافية التي نعيشها في الوقت الراهن، فقد شهدت هذه الظاهرة تزايداً مستمراً على الصعيد العربي والوطني بوجه خاص، فقد أصبحت تمثل هاجساً وانشغالاً كبيراً لأنها تمس أهم شريحة في المجتمع ألا وهي شريحة الشباب الذين أصبحت بالنسبة لهم الهجرة الغير الشرعية الوسيلة الوحيدة لتحقيق طموحاتهم المستقبلية في الضفة أخرى من البحر (أوروبا)، متحملين بذلك كل المخاطر والمهالك التي سيلقونها جراء ذلك (الموت غرقاً، السجن،).

للهجرة الغير الشرعية عوامل وأسباب عديدة وتختصر شأنها شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل التقىر والجذب، فالبيانات القيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم تعتبر كعامل تغير للسكان والعكس صحيح بالنسبة للبيانات الغنية، لأجل هذا نهدف من خلال هذا المقال التطرق إلى موضوع الهجرة الغير الشرعية في الجزائر من خلال تسليط الضوء على واقعها في العالم العربي والجزائر وأهم العوامل والأسباب المؤدية لها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ الهجرة الغير الشرعية؛ البطلة؛ الفقر؛ الحركة السكانية.

1 * بن زايد ريم

1 كلية العلوم الإنسانية
والاجتماعية، جامعة أبو بكر
بلغداد، تلمسان، الجزائر.

Abstract

Illegal immigration is one of the social and demographic problems we are currently experiencing. This phenomenon has been on the increase at the Arab and national levels in particular, and it has become a major concern and concern because it affects the most important segment of society, which is the segment of young people, for whom illegal immigration has become the only means to achieve their future ambitions in the other side of the sea (Europe), thus bearing in mind the dangers and dangers they will cause (Death Gravín, imprisonment...).

Illegal migration is a source of many factors and causes, and the phenomenon of illegal migration in general is subject to the factors of mobilization and attraction. Poor environments that do not have decent living are considered a source of alienation for the population, and vice versa for rich environments.

Keywords: Migration; illegal migration;
Unemployment; poverty; population movement.

Résumé

L'immigration illégale est un problème social et démographique que nous vivons actuellement. Ce phénomène s'est accentué, en particulier aux niveaux arabe et national, car il touche le segment le plus important de la société, à savoir les jeunes, pour qui l'immigration illégale est le seul moyen de réaliser leurs aspirations futures dans une autre rive de l'Europe, en tenant compte des risques et des dangers que cela comporte.

Les migrations irrégulières sont des facteurs et des causes multiples et, comme l'immigration en général, des facteurs de fuite et d'attraction. Les environnements pauvres dans lesquels il n'y a pas de moyens de subsistance décents sont considérés comme un facteur de désorganisation de la population et vice versa pour les pays riches.

Mots clés: migration; Immigration illegal;
chômage; pauvreté ; mouvement de population.

* Corresponding author, e-mail: rim_demo83@hotmail.fr

I - مقدمة

تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة ظهرت بظهور البشرية على سطح الأرض، فالطبيعة الاجتماعية للإنسان واحتياجاته المستمرة فرضت عليه دوماً التنقل من مكان لأخر، ومن قارة لأخرى من أجل ذلك.

تمثل الهجرة ظاهرة معقدة لها تأثير كبير على حياتنا اليومية في جميع الجوانب الاقتصادية منها، والاجتماعية، وحتى الأمنية، فهي تمس جميع الشعوب والدول وخاصة في وقتنا الحالي الذي يتميز بانتشار العولمة، وزيادة الصراعات، والنزاعات، والافتقار للأمن البشري وقلة الفرص¹، حيث تشير معطيات منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بالهجرة أنه في سنة 2017 بلغ عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم، والذين يقيمون في بلد آخر غير بلدتهم الأصلي بـ 258.000.000 نسمة بعدهما كان يقدر بـ 244.000.000 نسمة في سنة 2015، بزيادة قدرها 114.000.000 مهاجر، وقد شكلت النساء 48% من هذا الرصيد الدولي من المهاجرين، وهناك ما يقارب 36.000.000 طفل مهاجر، و 4.400.000 طالب مهاجر، و 150.300.000 من العمال المهاجرين، ويتوزعون عالمياً حسب الفئات إلى 31% منها في آسيا، و 30% في أوروبا، و 26% في الأمريكتين، و 10% في إفريقيا، و 3% في أوقيانيا².

تعتبر الهجرة الغير الشرعية ظاهرة جديدة ظهرت بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية في الخمسينات والستينات القرن الماضي، حيث ظهرت موجات الهجرة الغير الشرعية نحو فرنسا من إسبانيا وإيطاليا³، لتشهد بذلك تزايداً كبيراً لم يسبق له مثيل في العالم ككل النامي منه و المتقدم دون استثناء، لتصبح بذلك أهم قضيّاً العصر، ومصدر فلق وخطر للعديد من الدول وصناع القرار، فهي مشكلة شديدة الحساسية كونها تمّس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث⁴.

وهناك العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية تشير إلى خطورة الهجرة غير الشرعية، حيث يشير تقرير صدر مؤخراً عن منظمة الأمم المتحدة عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة، إلى أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ارتفاع أعداد الشباب في العالم الثالث، وتناقص وتدحر فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة.

يعتبر العالم العربي كباقي بقاع العالم يشهد تزايداً مستمراً لظاهرة الهجرة الغير الشرعية وخاصة في الوقت الراهن نظراً للظروف والمشاكل الصعبة التي تعاني منها المنطقة، والجزائر من بين البلدان العربية التي تشهد تزايداً مستمراً لظاهرة الهجرة الغير الشرعية وخاصة في السنوات الأخيرة، فموقعها الجغرافي المهم في شمال إفريقيا وتواطئها بلدان المغرب العربي وإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، يجعل منها دوماً كمنطقة عبور للمهاجرين الدوليين إلى بلدان الجوار، وحتى السكان المحليين، إضافة إلى عوامل أخرى زادت من حدة هذه الظاهرة سنة تلوى أخرى، لتصبح بذلك كهاجس وانشغال كبير أمام السلطات كونها تمّس الفئة الحساسة في المجتمع ألا وهي

فئة الشباب، الذي يلجأ إليها للهروب من واقعه المعاش.
الإشكالية

تعد الهجرة الغير الشرعية ظاهرة اجتماعية معقدة تتصرف بالعالمية، وهي تشهد تزايداً مستمراً في مجتمعاتنا العربية، نظراً لعدة أسباب وعوامل متداخلة في ذلك لتجعل منها ظاهرة مقلقة على الصعيدين المحلي وال العالمي تتطلب معالجة واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، لأجل هذا حاولنا معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع وأسباب الهجرة الغير الشرعية في الجزائر؟

للاجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على مجموعة الفرضيات التالية:

- الأوضاع الامنية التي تشهدها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تعتبر كسبب رئيسي في لجوء السكان إلى الهجرة الغير الشرعية.
- الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحته الجزائر يجعل منها منطقة عبور للمهاجرين الغير الشرعيين لمختلف دول الجوار.
- الظروف الصعبة اجتماعياً واقتصادياً تدفع بالشباب في الجزائر إلى اللجوء للهجرة الغير الشرعية.

الأهداف

نظراً للأهمية الكبيرة الذي يحتلها موضوع الهجرة الغير الشرعية في الوقت الحالي كونه من المواضيع الحساسة التي تحتاج إلى دراسة وتسلیط الضوء عليها، نهدف من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى موضوع الهجرة الغير الشرعية في الجزائر وهذا بالتعرض إلى مجموعة من العناصر أهمها:

- استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الهجرة الغير الشرعية.
- تسلیط الضوء على واقع وحجم الهجرة الغير الشرعية في العالم العربي وفي الجزائر بوجه خاص.
- التعرف على أهم الأسباب والعوامل المختلفة المؤدية للهجرة الغير الشرعية في الجزائر.

أولاً: المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الهجرة الغير الشرعية

1. الهجرة:

هناك عدة تعاريف ومفاهيم تتعلق بالهجرة، فقد عرفها القاموس السياسي: "على أنها الحركة الدائمة للأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر، وهي حقيقة أساسية لتاريخ البشر⁵، وتستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات التي يتربّع عنها تغيير مكان الإقامة أو السكن⁶، أما ديموغرافيا فالهجرة تعني عملية انتقال أو تحول أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتمادها الإقامة فيما إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد، أو خارج حدود البلد وتحدث الهجرة نتيجة لعدة أسباب، كما وجدت عدة نظريات مفسرة لها، وتقسم الهجرة إلى عدة أنواع: داخلية وخارجية حرّة أو إجبارية، دائمة أو مؤقتة وغير ذلك من التقسيمات، إذا الهجرة تعني عملية التحرّك لسكان سواء داخل الحدود الوطنية أو خارجها، سواء كانوا اللاجئين أو النازحين، أو المهاجرين الاقتصاديين⁷.

2. الهجرة الغير الشرعية

هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية ثم تتحول فيما بعد إلى صفة غير شرعية وهذا ما يعرف بالإقامة الغير الشرعية.⁸

3. المهاجر:

هو الشخص الذي يقوم بالهجرة، ويستخدم هذا المصطلح النازح أو الوافد معاً، ومصطلح النزوح يعني ترك المكان ثم الوفود إلى مكان ما⁹ فالهاجر هو الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته الأصلية إلى إقامة جديدة بهدف الاستقرار أو العمل.

4. الحراق:

هو مصطلح جديد ظهر مع تفاقم مشكلة الهجرة الغير الشرعية، وأصله من اللهجة الجزائرية وهو يستخدم بكثرة في وسط الشباب الذي يرغب في الهجرة بطريقه سريه وغير قانونيه، بعورهم بالحار وتحملهم كل الصعاب والأخطار من أجل بلوغ الهدف وتحقيق حلمهم الكبير ألا وهو الوصول إلى الضفة الأخرى (أوربا) من أجل الحصول على فرص عمل والعيش الكريم، فمنهم من يصل إليها، ولكن المصير مجاهول، ومنهم من يلقى حذفه في قاع البحر وهذا مصير الأغلبية منهم.

ثانياً: واقع وحجم الهجرة الغير الشرعية عربياً وفي الجزائر

1. على الصعيد العربي:

تتميز الهجرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنها تخضع لعدة عوامل ديمografية منها اجتماعية واقتصادية وصراعات وتغير المناخ بصورة متزايدة هذه من بين العوامل العديدة التي تؤثر على ديناميكية الهجرة في المنطقة العربية، فالهجرة في المنطقة العربية تتميز بثلاث أنماط متراقبة فيما بينها ترابطها وثيقاً وتمثل فيما يلي¹⁰:

النوع الأول يتمثل في الهجرة القسرية والتشرد نتيجة لأزمات متعددة وحاده وطويلة الأمد وهي تمس بالخصوص العراق، ليبية، سوريا، أما النوع الثاني يتمثل في تدفقات الهجرة الغير النظامية (الغير الشرعية) المدفعه بمزيج من العوامل الاقتصادية وغيرها داخل المنطقة وعبرها ونجدتها بالخصوص في بلدان شمال إفريقيا نحو أوربا، وكذلك اتجاه بلدان الخليج، أما النوع الثالث والذي يتمثل في حركة المهاجرين العاملين (العاديين وغير النظميين) داخل المنطقة، وخارجها على حد سواء مع قيام دول الخليج بدور المغناطيس الرئيسي الذي يجذب العمالة الوافدة.

لقد زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، وحتى الأمنية في المنطقة العربية من تفاقم مشكلة الهجرة الغير الشرعية التي لازالت تشهد تزايداً مستمراً وغير محسوب له، مما يجعل حكومات الدول المصدرة والمستقبلة للموجات الهجرة أمام موقف صعب لمواجهة هذه الظاهرة التي لها تأثير من شتى الجوانب، وتشير التقارير إلى أن ظاهرة الهجرة الغير الشرعية من إفريقيا نحو أوروبا تجاوزت مئات الآلاف في السنوات الأخيرة خاصة بعد الأحداث الجارية في شرق الأوسط وافريقيا " سوريا- العراق- اليمن- ليبيا - تونس" ، ففي سنة 2014 قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين الغير الشرعيين بحوالي 207,000 مهاجر عبروا البحر الأبيض المتوسط إلى أوربا، هذا يفوق 3 أضعاف الرقم الذي سجل سنة 2011 والذي قدر بحوالي 70,000 منها جر، وفي الشهر الاول لسنة 2015 وصل عدد المهاجرين لأكثر من 60000 مهاجر شواطئ أوربا¹¹.

وإن كان الرقم أكبر بقليل حيث أن ألمانيا استقبلت ما يقارب 800000 مهاجر معظمهم

من سوريا والعراق وأفغانستان في نهاية 2015، لا زالت أفواج المهاجرين تتدفق حتى يومنا هذا، ليس إلى ألمانيا فحسب وإنما إلى العديد من الدول الأوروبية وخاصة المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وفي سنة 2016 قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين إلى أوروبا في شهري يناير وفيبراري بحوالي 100000 مهاجر وصلوا إلى اليونان وإيطاليا¹².

2. الهجرة الغير الشرعية في الجزائر:

تحتل الجزائر المرتبة العاشرة من بين الدول التي يحاول مواطنوها الهجرة بطريق غير شرعية نحو أوروبا، حسب تقرير وكالة ، حسب الإحصائيات الرسمية لمنظمة مراقبة الحدود الأوروبية فرونتكس¹³، مع إحصاء 10 آلاف جزائري "يحرقون" التأشيرة في البلدان الأوروبية، وأكدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن سلطات الهجرة عبر مختلف الدول الأوروبية أصدرت نحو 3217 قرار بالطرد في حق المهاجرين الجزائريين، في حين كان 636 جزائريا معينا بقرار الترحيل القسري من أوروبا¹⁴.

صدرت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان إحصاءها السنوي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر عبر البحر الأبيض المتوسط.

وأكددت الرابطة في بيان لها استناد إلى إحصائيات قيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية في الفترة الممتدة بين 1 جانفي و31 ديسمبر 2017 أنه تم "إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 3109 مهاجرا غير شرعي ... من بينهم مائة وستة وثمانون (186) نساء وثمانية مائة وأربعون (840) قصر، حاولوا هجرة الجزائر عبر سواحل إلى الصفة الأخرى من البحر المتوسط"¹⁵(www.elkhabar.com).

وأضاف البيان أن "إحصائيات حرس السواحل التابعة للقوات البحرية لا تعكس العدد الحقيقي، نتيجة أن العدد الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين، الذي يفوق سنويا أكثر من 17500 شخص الذين نجحوا في الهجرة ووصلوا إلى الشواطئ الإسبانية والإيطالية ثم توزعوا منها نحو مختلف الدول الأوروبية، كما أن هناك عشرات المفقودين غرقوا في البحر"(www.elkhabar.com).

وحذرت الرابطة من تنامي ظاهرة تجارة البشر في البحر الأبيض المتوسط، حيث "يجني المهربيون، نحو 6 مليارات و800 مليون دولار سنويا ونحو 60 ألف دولار أسبوعيا عبر البحر الأبيض المتوسط. تذكرة الهجرة غير الشرعية يقدر سعرها بين ألف إلى 10 آلاف دولار أمريكي"، ما يجعلها تضاهي ماليا ظاهرة تجارة المخدرات حسب البيان.

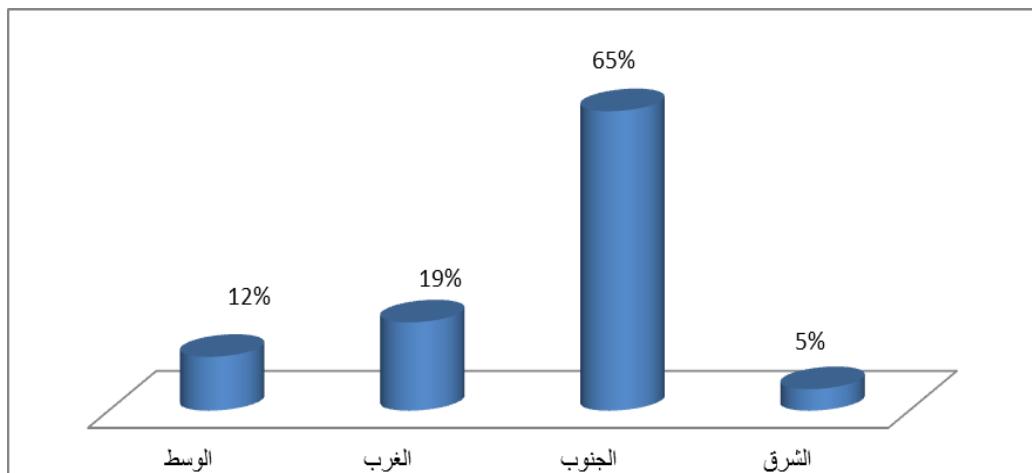
لقد أصبحت مسألة الهجرة الغير الشرعية الشغل الشاغل للسلطات المحلية في الجزائر، ففي السنوات الأخيرة شهدت البلاد موجات كبيرة للمهاجرين الأفارقة بمختلف الجنسيات، فالجزائر باعتبارها منطقة ذات حدود شاسعة مع الدول الإفريقية يجعل منها كمعبير إفريقي نحو أوروبا فأغلبيتهم يتذذلونها كمعبر فقط، وقد أكد المدير المكلف بالهجرة في وزارة الداخلية أن الجزائر تستقبل 500 مهاجر إفريقي يوميا، نتيجة لتوازن

الأوضاع في بلدان الساحل الإفريقي، وهو ما يعادل 90000 مهاجر سنويا، وحسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أكدت بأن عدد المهاجرين الأفارقة بالجزائر يتراوح ما بين 45 ألف إلى 50 ألف شخصا من 10 جنسيات إفريقية أغلبها النيجر، وهو ما يشير إليه تواجد المهاجرين الأفارقة بأعداد كبيرة عبر كل ولايات الوطن خصوصا بالشمال عندما تحولت الجزائر إلى بلد يهجر إليه من مختلف دول الجوار ومنطقة عبور إلى الضفة الأخرى هربا من الظروف المزرية التي يعانون منها في بلدانهم¹⁶.

الجدول 1: معدل الهجرة الغير الشرعية من افريقيا جنوب الصحراء نحو الجزائر حسب المناطق لسنة 2014¹⁷.

المكان	الأعداد	النسبة المئوية%
الوسط	2500	11,63
الغرب	4100	19,07
الجنوب	13900	64,65
الشرق	1000	04,65
المجموع	21500	100

الشكل 01: نسبة الهجرة الغير الشرعية من افريقيا جنوب الصحراء نحو الجزائر حسب المناطق لسنة 2014.

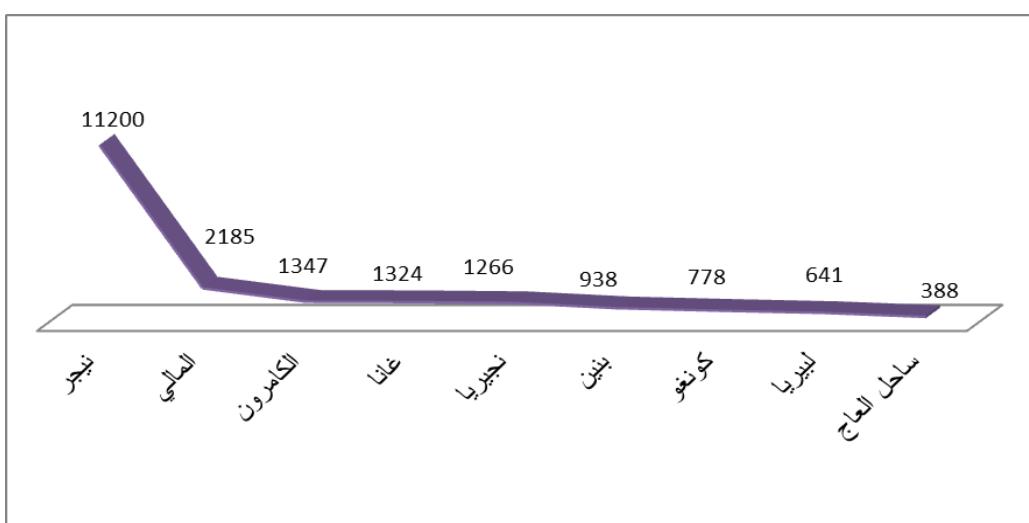


من خلال التمثيل البياني للمعطيات الاحصائية المتعلقة بـالمهاجرين الغير الشرعيين الأفارقة في الجزائر فنلاحظ أن المنطقة الجنوبية هي التي تمثل النسبة البري للتواجد الأفارقة بنسبة مقدرة بـ65% باعتبارها منطقة التوقف أو استقبال، ثم تليها المنطقة الغربية بـ19% ثم منطقة الوسط بـ12% ومنطقة الشرق بنسبة قليلة.

الجدول 2: نسبة المهاجرين الغير الشرعيين في الجزائر حسب الجنسيات لسنة 2014¹⁸

الجنسية	نـيـجـر	المـالـي	الـكـامـيرـون	غـانـا	نيـجـيرـيا	بنـيـن	كونـغو	ليـبـرـيا	سـاحـلـ الـعـاج
الـعـدـد	11200	2185	1347	1324	1266	938	778	641	388
الـنـسـبـةـ الـمـنـوـيـةـ %	52,1%	10,2%	6,3%	6,2%	5,9%	4,4%	3,6%	3%	1,8%

الشكل 2: نسبة المهاجرين الغير الشرعيين في الجزائر حسب الجنسيات لسنة 2014



من خلال معطيات الجدول وتمثيله البياني نلاحظ بأن المهاجرين من النـيـجـر يمثلون أعلى قيمة ثم تـليـهاـ المـالـيـ وهذا راجـعـ إـلـىـ الـأـزـمـاتـ الـخـطـيرـةـ التـيـ تـعـرـضـتـ إـلـيـهاـ هـذـهـ الـبـلـادـ مـاـ جـعـلـ أـعـدـادـ كـبـيرـةـ مـاـ سـكـانـ يـفـرـونـ مـاـ بـلـانـهـمـ الـأـصـلـيـةـ لـلـبـحـثـ عـنـ نـمـطـ عـيـشـ أـفـضـلـ فـيـ الـبـلـادـ الـأـوـرـبـيـةـ.

أما فيما يخص الجزائر فالمهاجرين الأفارقة من الساحل وجنوب الصحراء يعتبرون الجزائر كمنطقة عبور نحو الضفة الشمالية لل المتوسط، وما يعادل 24000 مهاجر أفريقي يصلون إلى أوروبا سنويـاـ، ويـعـمـلـونـ بـهـاـ بـأـثـمـانـ رـخـيـصـةـ بـهـدـفـ جـمـعـ الـأـموـالـ وـمـوـاـصـلـةـ الرـحـلـةـ بـاتـجـاهـ أـورـبـاـ، وـالأـمـاـكـنـ الـمـفـضـلـةـ لـلـمـهـاـجـرـيـنـ الـغـيـرـ الشـرـعـيـنـ الـأـفـارـقـةـ هيـ الـجـزـائـرـ -ـ لـيـبـرـياـ-ـ الـكـامـيرـونـ وـنـيـجـيرـياـ.

ولكن نظراً لأـعـدـادـ الـمـتـرـاـبـدـةـ مـنـ الـمـهـاـجـرـيـنـ الـأـفـارـقـةـ فـيـ الـجـزـائـرـ، وـنـظـرـاـ لـظـرـوفـ الـصـعـبـةـ وـالـمـتـرـاـبـدـةـ لـلـهـجـرـةـ مـنـ غـلـقـ المـجـالـ الـأـوـرـبـيـ، دـفـعـ بـالـمـهـاـجـرـيـنـ الـأـفـارـقـةـ إـلـىـ الـاسـتـقـرـارـ فـيـ الـجـزـائـرـ وـلـمـدةـ طـوـيـلـةـ مـاـ سـيـحـوـلـ الـجـزـائـرـ مـاـ مـنـطـقـةـ بـلـ عـبـرـ إـلـىـ بـلـدـ اـسـتـقـبـالـ¹⁹ـ، إـذـ لـاـ تـوـجـدـ إـحـصـائـيـاتـ رـسـمـيـةـ يـمـكـنـ الـاعـتـمـادـ عـلـيـهـاـ فـيـ تـحـدـيدـ العـدـدـ أوـ الـنـسـبـةـ الـحـقـيقـيـةـ لـهـؤـلـاءـ الـمـهـاـجـرـيـنـ فـيـماـ عـدـاـ بـعـضـ التـقـيـرـاتـ الـتـيـ تـصـدـرـ عـنـ الـمـنـظـمـاتـ الـإـنـسـانـيـةـ كـالـهـلـالـ الـأـحـمـرـ الـجـزـائـريـ، أوـ الـسـلـطـاتـ الـأـمـنـيـةـ الـتـيـ تـحـدـدـ أـعـدـادـ الـمـعـتـقـلـيـنـ أوـ الـمـتـورـطـيـنـ فـيـ مـخـالـفـاتـ مـتـوـعـةـ.

تقدّم المفوضية العليا للأجئين رقماً بخصوص المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية يقدر بـ (21500) لاجئ، وأن 40% من هؤلاء يعتبرون الجزائريين مقصدهم النهائي، في حين يعتبر 40% آخرون أنهم مجرد عابرين نحو مقصدهم أي أوروبا، أما نسبة 20% المتبقية فتخصص المواقف المتنوعة أغلبها من لا يملكون الوسائل للعودة لبلدانهم²⁰.

ثلاثة: عوامل وأسباب الهجرة الغير الشرعية في الجزائر
للهجرة الغير الشرعية عوامل وأسباب عديدة يتقدّرها العامل الاقتصادي، وتُخضع شأنها شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل الطرد والجذب، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم تعتبر كعامل طرد للسكان والعكس صحيح بالنسبة للبيئات الغنية وسنستعرض أهم عوامل الهجرة الغير الشرعية في الجزائر:

1. العامل الاقتصادي والاجتماعي:

للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في زيادة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية فالفارق المتباعدة بين دول الأصل للهجرة والدول المستقبلة لها، كمستوى الدخل، التشغيل، المستوى المعيشي هي أسباب تؤدي إلى الهجرة حقاً. فعلى الصعيد الدولي نجد فوارق اقتصادية واجتماعية بين الدول المتقدمة والنامية شاسعة الهوة، وكل المؤشرات تؤكد وجود هوة كبيرة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب المتوسط²¹.

الجدول 3: عدد السكان والنتاج المحلي الخام الاجمالي وللفرد الواحد لبعض الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين المغاربة²².

البلدان	عدد السكان 2016	الناتج المحلي الخام الاجمالي 2016	الناتج المحلي الخام للفرد الواحد 2016
فرنسا	64 700 000	2,465 00 بليون دولار	38 720 \$
الجزائر	40 400 000	159,049 مليار دولار	4220 \$
اسبانيا	46 100 000	1,237 بليون دولار	27 580 \$
المغرب	34 800 000	110,081 مليار دولار	2880 \$
ايطاليا	59 800 000	1,859 بليون دولار	31 720 \$
تونس	11 400 000	42,063 مليار دولار	3690 \$

إن الانتاج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي يمثل 28% من الانتاج الداخلي الخام العالمي بينما لا تمثل دول الجنوب وشرق المتوسط سوى 1,66% من الانتاج العالمي بينما الناتج المحلي الخام للفرد الواحد في الدول الأوروبية أكثر من 25000 دولار، بينما لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في دول الجنوب وشرق المتوسط 3279 دولار²³.

إذا ما قارنا كل من (الجزائر والمغرب وتونس) مع الدول الأوروبية التي تتخلل علاقتها مع هذه الدول الثلاث في مجال الهجرة، حسب آخر معطيات البنك العالمي لسنة 2017 نلاحظ فارق شاسع فيما يتعلق بالنتاج المحلي الخام الاجمالي ونصيب الفرد من هذا الناتج، فالناتج المحلي للفرد الفرنسي يفوق بمقدار 10 مرات نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الخام. ونصيب الفرد الاسباني من الناتج المحلي الخام يفوق بـ 11 مرة نصيب الفرد

المغربي من الناتج المحلي الخام.

بينما نصيب الفرد الإيطالي من الناتج المحلي الخام يفوق نصيب الفرد التونسي ب 8 مرات.

لذلك نقول ان العامل الاقتصادي له قدرة كبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، فتبين مستوى الاقتصادي يتجلی بصورة واضحة بين الدول الطاردة والمستقبلة للهجرة، هذا التباين هو نتيجة تذبذب وتيرة التنمية في البلدان التي لا زالت تعتمد بالأساس في اقتصادياتها على الفلاحة وتصدير المحروقات وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار الموسمية والثاني بأحوال السوق الدولية.

2. البطالة:

تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية أيضا للهجرة الغير الشرعية، وحسب مختلف الإحصائيات تظهر بأن بلدان العربية معظمها تشهد أعلى معدلات البطالة عالميا، وأكثر من 60% من سكانها يمثل فئة شبيطة.

الهجرة الغير الشرعية في الجزائر هي نتيجة لارتفاع نسب بطالة الشباب وسوء أحوالهم الاجتماعية و الثقافية ، فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فإن نسبة البطالة في تزايد مستمر وهي تمس بشكل كبير فئة الشابة، وبالخصوص خريجي الجامعات، وذوي المؤهلات المهنية، فحسب المعطيات فإن نسبة الشباب البطلان البالغين من عمرهم 15-24 سنة من إجمالي البطلان في الجزائر لسنة 2014 قدر بـ 39,3 %، ومعظمهم دوい شهادات العليا بنسبة مقدرة بـ 13% إضافة إلى المتأهلين على شهادات في التكوين المهني بنسبة 12%²⁴، فالبطالة في الجزائر وجبل البلدان العربية تستهدف فئة الشباب أكثر من الفئات الأخرى مما يجعل وضعية هذه الفئة أكثر تأزما لذلك معظمها يلجأ إلى التفكير في الهجرة كحل أمثل للخروج من الأزمة وتحسين الوضع في كل المجالات.

3. سوق العمل:

خلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل ففيالجزائر نجد أن الفئة النشطة التي تتراوح أعمارها ما بين 15-65 سنة في تزايد مستمر سنة تلوى الأخرى يقابلها عروض محدودة للمناصب الشاغلة مما قد يشكل عجزا كبيرا في سوق العمل في الحاضر والمستقبل، وهذا أيضا يعتبر من الأسباب التي تدفع بفئة الشباب والفتاة النشطة كل إلى اللجوء للهجرة الغير الشرعية نحو أوروبا بهدف الحصول على وظيفة وتحسين مستوى المعيشي²⁵.

4. الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي كانت وما زالت تهدد استقرار الجزائـر في كافة المجالـات، خاصة في ظل التحوـلات التي شهدتها البنية الاجتماعية في الجزائـر، التي أفرزـت عـدة صعوبـات يومـية، زـادـت من معانـات الأفراد من خـلال تـدنـي مـستـوى المـعيشـة لـدى بعض فـئـات المجتمعـ، وبـذلك تـزاـيد عـدد المـهمـشـين اجتماعـيا واقتـصادـيا، وبرـوز العـديد من الأـزمـات اـجتماعية التي يـصعب معـالـجـتها لـتـعدـد أـوجه الفـقـرـ، إنـ من أـسبـاب زـيـادة حـجم الفـقـرـ هي انـعـكـاسـات ظـاهـرةـ الـبـطـالـةـ وـتـدـنـيـ مـسـتـوىـ الأـجـورـ الأـفـرادـ²⁶.

كشف أحدث تقرير للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن عدد المواطنين الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر يتجاوز 13 مليوناً بما نسبته 30% من السكان. واستند التقرير الذي صدر على دراسة حديثة أعدتها المكاتب الولاية للرابطة

وشملت 4500 عائلة تم اختيارها من مختلف جهات الوطن²⁷.

ترى الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأن ارتباط الفقر في الجزائر يعتبر انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقرها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في التنمية والحق في العمل، الحق في الصحة، الضمان الاجتماعي، والتعليم، السكن اللائق، والعيش الكريم، والبيئة السليمة، كل هذا يعتبر كسبب أساسي للجوء إلى الهجرة والهجرة الغير الشرعية بهدف تحسين الوضع الحالي.

5. صورة النجاح الاجتماعي:

الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفاني في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ.... وكلها مظاهر تعنيها وسائل الإعلام المرئية²⁸.

آثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى القراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكّنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

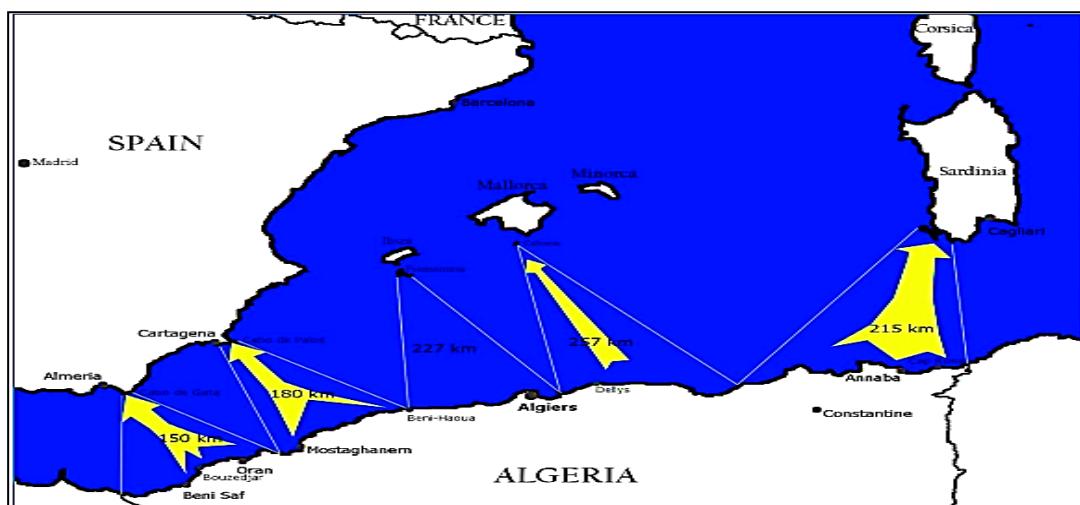
6. عوامل جغرافية وديموغرافية:

✓ العوامل الجغرافية:

إن للعوامل الجغرافية والبيئية أثراً كبيراً في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة أو الجفاف والكوارث الطبيعية تعتبر كعوامل طرد للسكان.

أيضاً القرب الجغرافي فأوربا لا تبعد عن الجزائر وبلدان المغرب العربي إلا بمسافات قليلة، إذ تبعد إسبانيا عن المملكة المغربية بـ 14,4 كلم (مضيق جبل طارق)، وعن السواحل الجزائرية الغربية كعين تيموشنت وبني صاف بـ 150 كلم، في حين لا تبعد إيطاليا عن السواحل الشرقية سوى 200 كلم، هذا القرب خلف لدى الشباب الطمع وعبر البحر والتفكير في شتى الوسائل من أجل تحقيق الحلم الكبير وهو الوصول إلى أوربا، وهذا ما توضحه لنا الخريطة أدناه.

الخريطة 1: توضح نقاط مغادرة الحرافة في المسالك البحرية في الجزائر.

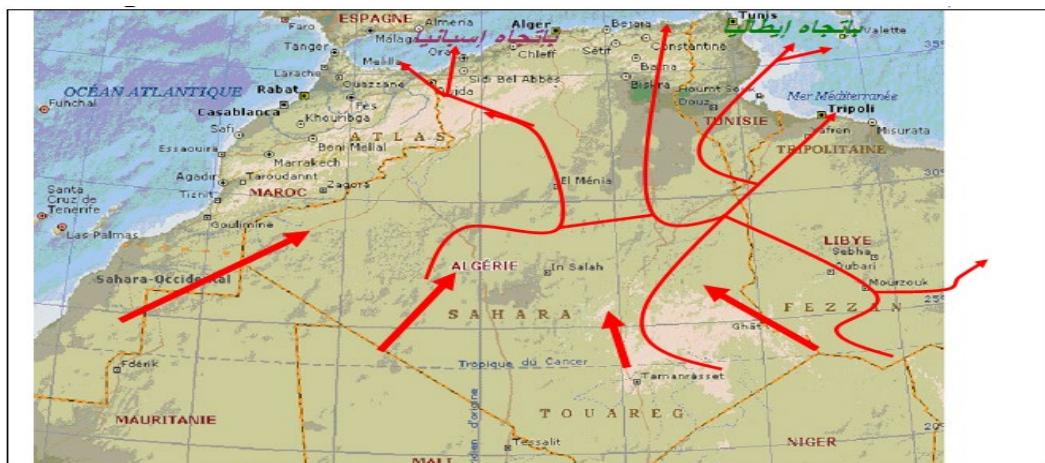


المصدر: فرق حرس السواحل بولاية مستغانم.

إضافة إلى هذا الموقع الاستراتيجي الهام التي تحمله الجزائر بتوسطها بلدان المغرب العربي وبحدودها الشاسعة مع الساحل والصحراء، كالنيجر، والمالي،

فالحدود الجزائرية مع النiger تقدر بـ 1300 كم و المالي بـ 1280 كم و ليبيا بـ 1250 كم وتونس بـ 955 كم الصحراء الغربية بـ 143 كم موريتانيا بـ 520 كم (ساعد، 2012، ص70)، وبالتالي فإن تعدد الحدود الجزائرية وشساعتها يصعب مراقبتها ويتشعب المهاجرين الغير الشرعيين من التسلل والعبور ، فإن الجزائر تعتبر كأهم منطقة عبور للمهاجرين الغير الشرعيين من إفريقيا و آسيا إلى الضفة الجنوبية لأوروبا، إضافة إلى كونها تعتبر كدولة مصدرة للمهاجرين الغير الشرعيين منها وإلى أوروبا، فالهجرة الغير الشرعية منتشرة في كافة القارة الأفريقية، ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالاً مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة (أنظر الخريطة رقم 2).

الخريطة 2: أهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين الغير الشرعيين للوصول إلى أوروبا.



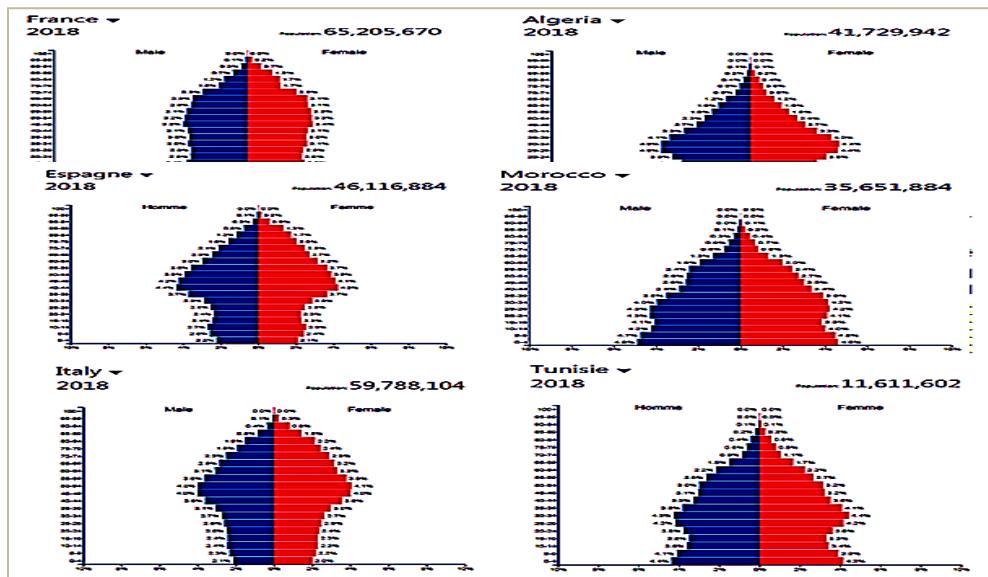
المصدر: قيادة الدرك الوطني-الشرطة-الجزائر.

✓ عوامل ديموغرافية:

يعتبر العوامل الديموغرافية أيضاً من العوامل المحفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان وانخفاض المستوى المعيشي، وتدور الوضاع الاقتصادية، وعدم استقرار الوضاع السياسية، يؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة منها بطرق غير شرعية إلى أوروبا، وتشكل الفروق الديموغرافية فيما يتعلق بالخصوصية والوفيات والتركيب العمري عاملاً مهماً في هجرة السكان بحيث يمكن القول بأن الهجرة تمثل تعويضاً عن انخفاض معدل النمو السكاني في المستقبل.

بحسب تقديرات الأمم المتحدة من فترة 1990-2050 أوروبا بحاجة إلى قوم مهاجرين بمعدل 860 ألف مهاجر سنوياً، أي بمجموع 700 مليون مهاجر خلال 50 سنة مقبلة. تمثل دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر وتونس والمغرب أعلى نسب للفئات النشطة مما يكون هناك انعكاس على عرض العمل في هذه البلدان التي يشهد فيها سوق العمل شبه عجز في توفير مناصب الشغل للفئات النشطة في المجتمع، فالعلاقة بين النمو الديموغرافي والهجرة تتضح أكثر من خلال سوق العمل.

الشكل 3: الأهرامات السكانية للبعض الدول الأوروبية مقارنة ببلدان المغرب



العربي²⁹.

من خلال التمثيل البياني للأهرامات السكانية الخاصة بالبلدان المغاربة والدول المستقبلة لسكان هذه البلدان فإننا نلاحظ أن كل البلدان المغاربية تتميز بطاقة شبابية هائلة فنسبة الفئة النشطة (15-64 سنة) فيها تتجاوز 65 %، فيما تتجاوز 65 سنة نسبة الدول الأوروبية التي تعاني منشيخوخة مزمنة ، حيث تمثل الفئة التي يتجاوز فيها 65 سنة نسبة 60% من المجتمع، وقد أشارت دراسة قامت بها منظمة الأمم المتحدة ستشهد بعض بلدان أوروبا كإيطاليا و المانيا و إنجلترا انخفاضا في نمو سكانها مع 2050.

في عام 2012 كان يقدر معدل الخصوبة في الاتحاد الأوروبي (28 دولة) لم تتجاوز 1.58 الأطفال لكل امرأة أو 1.98 في فرنسا واحدة من البلدان حيث معدل المواليد هو أعلى. وظل هذا المعدل "دون عتبة الاستبدال لحوالي 2.07 طفل لكل امرأة. وعلى الجانب الآخر من "الهرم العمري"، حيث نكبس شهرين إلى ثلاثة أشهر من العمر المتوقع كل عام، فإنشيخوخة السكان أمر لا مفر منه. أضف إلى ذلك الانهيار الوشيك لحيل الصغير ويصبح الوضع الديموغرافي حرجا وفي السنوات الثلاثين إلى الأربعين القادمة، سيكون هناك ازدهار في الوفيات، لا سيما في شمال وغرب أوروبا. وفي ظل هذه الظروف، تبدو الهجرة حلا لا غنى عنه للحد من التدهور الديموغرافي في أوروبا³⁰. وفقاً لأحدث يوروستات إسقاطات السكان في الاتحاد الأوروبي في شكلها الحالي بقيمة 108 مليون بحلول عام 2080 (507 ملايين نسمة في عام 2014، 399 مليون نسمة في عام 2080) في غياب الهجرة. وبافتراض إضافة 121 مليون شخص خلال هذه الفترة، سيزداد عدد سكان أوروبا بمقدار 13 مليون نسمة.

يتضح لنا من خلال هذا أن البلدان المستقبلة كالبلدان الأوروبية مثلاً تعتبر المهاجرين إليها مهما كان تصنيفهم، كربح بالنسبة لها، وخاصة وأن بنيتها السكانية حسب الأعمار تتميز بشيخوخة سكانها في حين الفئة الشابة والصغرى هي قليلة جداً نظراً لقلة الخصوبة والإنجاب، لذلك هذه البلدان في حاجة ماسة إلى دعم هرمها السكاني بالفئة

النشيطة والشابة، وهذا يعتبر كعائد هام لخدمة اقتصادياتها وتنمية بلدانها. بينما البلدان المصدرة للهجرة كالجزائر تتميز ببنية سكانية شابة تجاوزت فيها نسبة الفتنة النشيطة 70 %، بمعنى أنها تملك احتياطي هام من اليد عاملة يحتاج إلى الاستثمار فيه عكس البلدان الأوروبية، ولكن نظراً لقلة الإمكانيات في شتي الميادين، وبالخصوص في المجال الاقتصادي نظراً للنقطبات التي يشهدها الوضع الاقتصادي في العالم الذي يجعل منه غير مستقر، لذلك لم تستطع الدولة أن توفر لهم القدر الكافي من مناصب الشغل للشباب، مما يجعلهم يعيشون شبح البطالة والفقر مما يدفع بهم إلى اللجوء إلى الهجرة الغير الشرعية هرباً من الواقع المر في بلدتهم.

أهم نتائج الدراسة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المقال توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تشهد ظاهرة الهجرة الغير الشرعية على الصعيد العربي تزايداً مستمراً نتيجة للظروف الصعبة التي تعاني منها المنطقة ككل، من تدهور الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والأزمات السياسية، والحروب... التي تؤدي لا محالة إلى ازدياد موجات الهجرة بطريقة شرعية أو غير شرعية نحو أوروبا أو دول الجوار.
- بالنسبة للجزائر فالموقع الاستراتيجي الهام الذي تحمله بمركزها في شمال إفريقيا وتوسطها البلدان المغاربية وأفريقيا، يجعل منها دوماً منطقة عبور للمهاجرين من بلدان الجوار، وقد شهدت هذه الظاهرة تزايداً مستمراً في هذه الآونة الأخيرة، مما جعل السلطات الجزائرية أمام موقف جد صعب للمواجهة هذه الأزمة.
- بالنسبة للشباب الجزائري نظراً للظروف الصعبة التي يعيشها يومياً من البطالة، الفقر، وقلة الفرص والإمكانities، يؤدي به إلى التفكير في الهجرة الغير الشرعية بشتى السبل نحو أوروبا التي أصبحت كحل لكل شاب يرغب في الهروب من الواقع المعاش في بلده، وتحسين أوضاعه في شتى المجالات، متحملاً بذلك كل الأخطار والمهالك.

الخاتمة

- على ضوء ما تطرقنا إليه في مقالنا هذا نقول إن ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في الجزائر في الآونة الأخيرة تشهد تزايداً مستمراً، وهي تتحكم فيها مجموعة من الأسباب والعوامل الاقتصادية منها واجتماعية وجغرافية وديموغرافية... الخ، جعلت منها كوسيلة وطريقة الناجعة للهروب من الواقع المعاش والحرمان والفقر تعتمد عليها فئات المجتمع وخاصة شريحة الشباب منها، بعد أن أصبحت مجتمعاتنا عاجزة وغير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية وخاصة ما تعلق بمجال الشغل وضمان مستوى معيشي لائق، مما يدفع بالشباب إلى التفكير واللجوء إلى الهجرة الغير الشرعية بهدف تحقيق حلم العمر وهو الوصول إلى الضفة الأخرى (أوروبا) وكسب المال الوفير وتحسين الوضع المعيشي حتى ولو كان على حساب حياتهم.

- كما لا ننسى أن الجزائر تشهد أيضاً توافد عدد كبير من الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء الكبرى ودول الجوار باعتبار الجزائر كمنطقة عبور إلى ضفة المتوسط مما يوقع الجزائر في أزمات في شتى الأصعدة، لذلك لابد من الحد من تفاقم هذه الظاهرة محلياً ودولياً وهذا باتباع سياسات واستراتيجيات متباينة ومتكلمة تتمحور على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وخاصة الشباب منهم وهذا بفتح المجال لهم لاستغلال قدراتهم وطاقاتهم عوضاً عن ضياعها في المجهول، والسماح لهم في المشاركة في التنمية المجتمعية الشاملة.

- أما على الصعيد الدولي لابد من الدعوة إلى إقامة تعاون وحوار متوازن بين

الدول المعنية بمشكلة الهجرة غير الشرعية مع اقتراح برامج عملية من شأنها تبادل المعلومات والبحوث والدراسات من أجل إيجاد خطط وسياسات مشتركة تساهم في معالجة هذا الموضوع.

الهوامش:

- 1 IOM, *WORLD MIGRATION 2018*. Switzerland: international Organisation for Migration, p2.
- 2 Nation Unies. (2019). *QUESTIONS THÉMATIQUES Migration*. Consulté le juin 30, 2019, sur <https://www.un.org/fr/sections/issues-depth/migration/index.html>
- 3 REZOUNI, L. C, ILLEGAL IMMIGRATION: CAUSES, CONSEQUENCES, AND NATIONAL SECURITY IMPLICATIONS? *Strategy Research Project*, 2010, p9.
- 4 الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية والاستراتيجية. (2018, 06, 23). *قراءة تحليلية حول تدابير والإجراءات المصرية لمكافحة الهجرة الغير الشرعية*. Consulté le 06 30, 2019, sur الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية والاستراتيجية: <https://www.politics-dz.com/A1%D8%A7/>
- 5 lieber, f , **politics dictionary** , 2. landon: thinds edition, 2000, p118.
- 6 طارق عبد الحميد الشهاوي (2009), *الهجرة الغير الشرعية رؤيا مستقبلية*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص15.
- 7 طارق محمد وأخرون (2017)، دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي الجديد، أسيوط: كلية الزراعة قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، ص411.
- 8 محمد رمضان (2009)، *الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعادها وعلاقتها، مجلة مواقف للدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ(4)*، ص2.
- 9 علياء شكري (2006)، *دراسات في علم السكان*، مصر: المطبعة العمرانية لأوفسيت، ص271.
- 10 IOM, (2019, 02 22). **UN migration**. Consulté le 07 10, 2019, sur Middle East and North Africa: <https://www.iom.int/middle-east-and-north-africa>.
- 11 أمبارك دريس دغاري (2016)، *مخاطر الهجرة الغير الشرعية من افريقيا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها*. مجلة *اللبيبة العالمية*(8)، 23 جويلية 2016، ص15.
- 12 مرجع سابق، ص16.
- 13 المحور، *الجزائر في المرتبة العاشرة للهجرة غير الشرعية حسب فرونتكس*، 2016-09-06:27,03 2020 <http://elmihwar.com/ar/index>
- 14 الجزائر يومية إخبارية، *الهجرة الغير الشرعية نحو أوربا*. الجزائر يومية إخبارية(1410)، العدد 23، (19) 2015,12 .3.
- 15 إسلام.ب، *عدد قياسي لـ"الحرقة" في 2017*، 27 يناير 2018، تاريخ الاسترداد 2019 07, 07، من الخبر: <https://www.elkhabar.com/press/article/132617>
- 16 إسلام.ب، *عدد قياسي لـ"الحرقة" في 2017*، 27 يناير 2018، تاريخ الاسترداد 2019 07, 07، من الخبر: <https://www.elkhabar.com/press/article/132617>

17 سمير فيط (2014)، *الهجرة الغير المنتظمة من إفريقيا ساحل الصحراء نحو الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوربا ومخاوف داخلية*. الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي . قالمة الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2014، ص35.

18 Nacer eddine Hammouda (2014), la migration irrégulier en Algérie, p32.

19 عبد القادر خليفة (2015)، *مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية : من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة - الجزائر) ورقلة*. إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنترنطولوجيا والعلوم الاجتماعية.

20 عبد القادر خليفة، المرجع السابق.

21 الأمين الكلاعي (2006)، *الهجرة بين ضفتى المتوسط*, مجلة الدراسات الدولية العدد 101، ص36.

22 Banque mondiale (2018). *Les données ouvertes de la Banque mondiale* . تاريخ .
PIB الاسترداد par habitant (\$ US courants):
<https://donnees.banquemonde.org>

23 الأمين الكلاعي، المرجع السابق، ص36.

24 ONS (2014) , *activité et emploi et chomage*. Alger: office National des statistiques, p16.

25 فیروز مامی زرارقة (2015)، *الحرقة عنف مجتمع أم عنف شباب؟ قراءة سيکو- سوسیولوجیہ لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر*، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(1)، عدد الصفحات 129-151، ص145.

26 كمال قويدي (بدون تاريخ النشر)، دراسة قیاسیة لأثر التحولات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص133.

27 نملوت، س، رابطة حقوق الإنسان تؤكد 30 % من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر 16/10/2015. تم : www.elhiwardz.com/national على الموقع:الحوار

28 فیروز مامی زرارقة، المرجع السابق، ص148.

29 ONU, *Population Pyramids of the World from 1950 to 2100*. Consulté le 02 11, 2019, sur Population Pyramids: <https://www.populationpyramid.net/>

30 WWW.CAPITAL.FR

كيفية الإشارة بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف 1 ، المؤلف 2 و المؤلف 3 (2019)، عنوان المقال، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47(المجلد أ)، الجزائر : جامعة الاخوة متوري قسنطينة، ص.ص 16-01.